The American University in Cairo
School of Global Affairs and Public Policy

PATHWAYS مسارات
لما بعد النيوليبرالية: أصوات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
Beyond Neoliberalism: Voices from MENA

المجتمع المدني:

وسيلة للديموقراطية والتنمية أم أداة للهيمنة النيوليبرالية؟

محمد جمال علي

2024

المجتمع المدني: وسيلة للديموقراطية والتنمية أم أداة للهيمنة النيوليبرالية؟

تتفق كثير من الأدبيات السياسية والسوسيولوجية على أن صعود الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني ورواجه بدأ منذ ثمانينيات القرن الماضي بسبب الدور الكبير الذي لعبته الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني في ثورات أوروبا الشرقية ضد الأنظمة الشيوعية والشمولية. ومن ثم، نشأ اتجاه عالمي يربط بين التحول الديموقراطي الناجح وبين الدور الفعال للمجتمع المدني ومنظماته.

على الرغم من ذلك، ثمة ارتباط زمني ملحوظ بين رواج مفهوم المجتمع المدني عالمياً من جهة، والتحول النيوليبرالي في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. في دراسة مشتركة لجون شينفر Jon Shefner وهاري دامز Har-ry F. Dahms، يدفع المؤلفان بأن مصطلح المجتمع المدني في ظل التحول النيوليبرالي قد بات يُستخدم لنزع الشرعية عن تدخل الدولة في الاقتصاد وشيطنة أدوارها في تقديم الرفاه الاجتماعي للمواطنين. وعلى الرغم من إقرار الباحثين ببعض الجوانب الإيجابية لمفهوم المجتمع المدني والمتمثلة في دعم الفعل الجمعي الذي يحقق أهدافاً تقدمية، إلا أنهما يريان أن هذا المفهوم لايقدم أي جديد لشرح ووصف الفعل الجمعي أفضل من المصطلحات السابقة عليه مثل الحركات الاجتماعية والعمالية. بل على العكس، يرى الباحثان أن مصطلح المجتمع المدني هو مفهوم عام وواسع يتجاهل الفوارق والاختلافات بين الحركات والمجموعات المختلفة.[1]

على المنوال نفسه، ينتقد عزمي بشارة الاستخدام الشائع لمفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية والذي يُفهم على أنه مساحة اجتماعية غير مسيسة؛ ومن ثم يستقطب هذا المفهوم المفكرين والمثقفين بعيداً عن السياسة وعن أسئلة الدولة والديموقراطية. ويوضح بشارة أن المثقفين العرب يتبنون مفهوميَّن مضلّلين للمجتمع المدني؛ الأول يُقصر المفهوم على المنظمات غير الحكومية مثل مراكز البحوث ومنظمات حقوق الإنسان، والتي تعتمد بالأساس على التمويل الأجنبي فيما يمتحور الثاني حول البنى التقليدية والعضوية في المجتمع مثل القبائل وغيرها على افتراض أن هذه البنى بإمكانها موازنة قوة الدولة والحد من استبدادها؛ وهذا الرأي في اعتقاد بشارة يقود إلى نتائج رجعية مناهضة للمدنية وليس للدولة فحسب.[2]

في المقابل يصف بشارة المجتمع المدني باعتباره جزءاً من عملية تطور اجتماعي وسياسي تاريخي، ويوضح أن المفهوم قد ظهر في البداية بمعنى المجتمع التعاقدي الذي هو الدولة في حد ذاتها التي يتعاقد الأفراد سوياً لتأسيسها بالتنازل عن حرياتهم في مقابل قدرتها على توفير الأمن لهم كما عند توماس هوبز. ومن ثم، لم يكن ثمة تمايز بين الدولة والمجتمع في هذا الشكل الوليد للمجتمع المدني في صورته الأولية، حيث كانت الدولة بسلطتها المطلقة هي ذاتها المجتمع المدني التعاقدي الجديد؛ وهو ما كان يتعارض مع ما كانت عليه الأوضاع قبل ذلك حين كانت العلاقات الاجتماعية تتمحور حول الانتماءات العضوية والأوليَّة من قبائل وطوائف وغيرها.[3]

وفقاً لبشارة أيضاً، فقد ظهر التمايز بين المجتمع والدولة في وقت لاحق بفضل

1 Shefner, J. and Dahms, H.F., 2012. Civil society and the state in the Neoliberal Era: Dynamics of friends and enemies. In Theorizing Modern Society as a Dynamic Process (pp. 235-261). Emerald Group Publishing Limited. Doi: 10.1108/S0278-1204(2012)0000030013

[2] بشارة، عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية.: 2012 , بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[3] المرجع السابق نفسه.

سلطة الدولة المطلقة ذاتها، لأن السلطات السياسية السابقة على الملكية المطلقة في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لم تكن تنفصل بشكل واضح عن البنى الاجتماعية والإقطاعية القائمة، فكان الملك يُعد النبيل الأول بين النبلاء الآخرين، وهو الأمر الذي اختلف جذرياً بعد ظهور الملكية المطلقة، إذ أضحت طبقة النبلاء مجرد طبقة اجتماعية – وإن احتفظت بامتيازات سياسية، وفقدت هذه الطبقة طبيعتها السلطوية والسياسية المباشرة، بينما أصبح الاقتصاد هو مجال العمل الرئيسي لهذه الطبقة بشكلها الجديد، والتي أصبحت لاحقاً هي الطبقة البرجوازية التي باتت تعتمد على ميكانيزمات اقتصادية لتحقيق الربح وليس على آليات الإكراه السياسي فحسب.[4]

تزامنت هذه التطورات مع إسهامات الفلاسفة السياسيين ذوي التوجه الليبرالي الذين أصبحوا قادرين على تخيل مجتمع منظم ذاتياً دون الحاجة لتدخل من سلطة الدولة، وهو مجتمع اقتصادي وليس سياسياً، كما يطرح جون لوك.[5] ومن ثم يرى بشارة أن الفكر الليبرالي يستبطن اعتبار أن كل حيز اجتماعي لا ينتمي إلى الدولة فهو ينتمي إلى السوق، أو أن المجتمع المدني هو السوق في الفكر الليبرالي الكلاسيكي. ويؤكد بشارة مع ذلك أن مفهوم المجتمع المدني قد مر بعشرات التحولات وصولاً إلى اعتباره مساحة عامة خارجة عن إطار كل من الدولة والسوق والبنى العضوية التقليدية.[6]

تشير أدبيات تطبيقية أخرى إلى تبوء المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية مكانة الصدارة في المفهوم المعاصر للمجتمع المدني مقارنة بالاتحادات العمالية والمنظمات الأكثر ميلًا نحو الانخراط في السياسة. على سبيل المثال، يشرح ديفيد هندت David Hundt أن الدولة في كوريا الجنوبية استفادت من المنظمات غير الحكومية في شرعنة سياساتها النيوليبرالية حيث قامت الدولة بدعوة أكبر منظمتين غير حكوميتين وهما تحالف المواطنين من أجل العدالة الاجتماعية والتضامن الشعبي من أجل الديموقراطية التشاركية، إلى جانب الاتحاد العمالي، للانضمام للمحادثات الثلاثية بين كل من الحكومة وقطاع الأعمال والعمال والذي سُمى بـ اللجنة الثلاثية "tripartite com-mission"؛ بهدف إحداث نوع من الإجماع المجتمعي والسياسي حول السياسات النيوليبرالية التى كانت الدولة بصدد تبنيها في أعقاب الأزمة الاقتصادية في أواخر تسعينيات القرن الماضي. وقد حظيت السياسات النيوليبرالية في البداية بدعم منظمات المجتمع المدني والاتحاد العمالي على الرغم من رفضهم المبدئي لغالب هذه السياسات، ولكن قبلوها في نهاية المطاف لتضمنها خطة إصلاح الاستثمارات والاحتكارات العائلية الكبرى في كوريا. لم يدم انخراط الاتحاد العمالي طويلاً في ذلك الحلف؛ إذ انسحب من اللجنة الثلاثية متجهاً للضغط بأسلوب التظاهر والإضرابات، ليواجهة قمعاً سياسياً كبيراً، فيما فضلت منظمتا المجتمع المدني الرئيسيتين الاستمرار بالتحالف مع الحكومة ومع رأس المال.

وفي مقابل تورطها بشرعنة سياسات اقتصادية تدعم تراجع الدولة عن تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي، حصلت المنظمتان غير الحكوميتين على بعض الامتيازات مثل القدرة على التأثير في بعض مراحل صنع السياسات وتعيين بعض قياداتها في مناصب وزارية. وبرّرت المنظمتان استمرارهما في هذا التحالف بأن الدولة كانت تتبنى بعض سياسات الرفاه الاجتماعي لجميع المواطنين، وخاصة سياسات التأمين الصحي الجديد، التي أقرتها الدولة خلال تحولها النيوليبرالي. ومع ذلك فقد وُصفت هذه السياسات بعدم الكفاءة واتُّهمت بإعادة إنتاج المعاناة الاجتماعية بشكل أكبر. ولذلك يصف المؤلف التحول النيوليبرالي في كوريا بـ "دولة الرفاه النيوليبرالية [7] Neoliberal Welfare State"

تركز دراسات أخرى على العمل الخيري والتحولات في مواقعه وفي منطلقاته الفلسفية خلال السياق النيوليبرالي، ففي كتابه المعنون بـ "رعاية الفقراء: الإحسان الإسلامي والمسيحي في عالم ليبرالي" يقدم جيهان توغال مفهومه عن "الإحسان النيوليبرالي" لتفسير الصعود المتسارع للعمل الخيري في العقد

[4] المرجع السابق، ص 53.
[5] المرجع السابق، ص 102 - 107.
[6] المرجع السابق، ص 23 - 27.
[7] David Hundt (2015) Neoliberalism, the Developmental State and CivilSociety in Korea, Asian Studies Review, 39:3, 466-482.

الأخير من التسعينيات وبداية الألفية في كل من مصر وتركيا. ويدفع بأن السمة الرئيسية للتوجهات الخيرية الجديدة هي الانتقال من أخلاقيات الاعتماد المتبادل لأخلاقيات الاعتماد على الذات؛ حيث تقدم المؤسسات الخيرية النيوليبرالية الدعم للأشخاص لكي يتمكنوا من الاعتماد على ذواتهم والمنافسة في السوق مستقبلاً، وهي بذلك تفرق بين مستحقي المساعدة الذين يمكنهم الاعتماد على ذواتهم في وقت لاحق، وغير المستحقين الذين لا يمكنهم إلا الاستمرار في الاعتماد على الآخرين لتلقي المساعدة. ويرصد المؤلف نمطين آخرين للمؤسسات الخيرية في ظل السياق النيوليبرالي، أحدهما هو جماعاتي communitarian والآخر يتمحور حول إعادة التوزيع redistributive. ورغم ما توحي به هذه المسميات من قيم اشتراكية إلا أن المؤلف يرى أن هذين النمطين من العمل الخيري متأثران بالنيوليبرالية إلى حد بعيد؛ حيث تتبنى الجمعيات الخيرية الجماعاتية التي تعتمد على مرجعيات دينية في الغالب اعتقادات بأن التراجع الأخلاقي في المجتمع هو سبب الأزمات الاقتصادية، وتفرق بين مستحقين الإعانة وغير المستحقين على أساس أخلاقي، ويرى المؤلف أن الأثر النهائي لهذه المؤسسات هو جعل متلقى الإعانة معتمدين على الأغنياء وشاكرين لله dependent on rich, thankful to god.

أما المؤسسات الخيرية المهتمة بإعادة التوزيع فهي بالفعل تهتم بإعادة توزيع الثروة على الصعيد العالمي وتقديم الإغاثات والمساعدات للمتضررين من الحروب والمحاصرين، مثل الفلسطينيين في قطاع غزة الذين وجهت إليهم بعض الجمعيات الخيرية في تركيا سفينة مساعدات بهدف كسر الحصار في 2009، ولكن مع ذلك يرى المؤلف أن هذه المؤسسات هي نيوليبرالية في الداخل وإعادة توزيعية في الخارج ، لأنها تتبنى التفريق النيوليبرالي ذاته بين المستحقين وغير المستحقين على أسس إمكانية التطور الشخصي والاعتماد على الذات. ويضيف المؤلف بأن هذه التوجهات لإعادة التوزيع على المستوى العالمي والنيوليبرالية على المستوى الداخلي هي رد فعل يميني متطرف على الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 وأنها قد تكون علامة ومؤشراً على ملامح عالم ما بعد ليبرالي.

ختاماً، تتضمن النيوليبرالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طيفاً واسعاً من السياسات والقواعد والممارسات التي تستهدف الاستفادة من عمل منظمات المجتمع المدني، ويأخذ ذلك أشكالاً مختلفة باختلاف البلدان والأنظمة والمراحل الزمنية. فعلى صعيد العمل الخيري، اعتمدت الدولة المصرية في عهد مبارك على العمل الخيري بصورة كبيرة لتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين لتعويض انسحاب الدولة عن كثير من هذه الخدمات، وفي هذا السياق سمحت بقدر كبير من حرية العمل والحركات للجمعيات الخيرية بما فيها تلك المنتمية لتيارات الإسلام السياسي المعارضة.

وفي المقابل، تختلف سياسات الدولة المصرية منذ صيف عام 2013 بشكل كبير فيما يتعلق بالعمل الخيري؛ ففي حين تواصل الدولة سياساتها الاقتصادية التقشفية بصورة أكثر حدة وجذرية من ذي قبل، فإنها لا تزال بحاجة للعمل الخيري لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين والإسهام في برامج الحماية الاجتماعية التي تقودها الدولة، ولكن لا تعتمد الدولة مقاربة فتح المجال والحريات أمام الجمعيات الخيرية، وإنما تسعى لفرض إشرافها الكامل على هذه الجمعيات وأوجه إنفاقها من خلال تأسيس جمعيات خيرية جديدة تابعة لمؤسسات الدولة مثل بيت الزكاة والصدقات المصري التابع للأزهر، ومن خلال تأسيس كيان قابض يهيمن على عمل الجمعيات الخيرية وهو التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي.

واعتماداً على ما سبق ذكره بشأن المفهوم غير السياسي للمجتمع المدني، يمكن القول أن الأنظمة العربية منذ تسعينيات القرن الماضي تستفيد من ذلك المفهوم الرائج للمجتمع المدني، وهو مفهوم منزوع الدسم السياسي إن جاز التعبير، حيث اتجه كثير من الساسة والمعارضين والمفكرين إلى المجتمع المدني كإطار عمل صاعد وبديل وأقل خطورة من الأطر السياسية والحزبية النضالية التي تتسم بها الأحزاب المعارضة والحركات الاجتماعية. وبذلك انسحب هؤلاء الساسة من المجال السياسي إلى مجال منظمات المجتمع المدني من مراكز بحوث ومؤسسات حقوقية تعتمد على تمويل خارجي بالأساس. وعلى الرغم من قيام المؤسسات الحقوقية بدور نضالي وسياسي

مهم على الساحة القانونية والإعلامية، إلا أن السمة الغالبة على مجال العمل السياسي والتواصل المباشر مع المواطنين والتعبئة والحشد السياسيين خلال عقود من التحول النيوليبرالي هو هيمنة كل من الدولة وأحزابها الحاكمة وتيارات الإسلام السياسي، وهو ما أسفر عن تعزيز سياسات الهوية والطائفية على حساب المطالبات بالعدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع، وأصبحت تعبئة العمال والفلاحين والطبقات الكادحة تتم على أسس دينية وطائفية وليست على أسس اقتصادية وطبقية. أسفر عن تغييب الوعي المجتمعي بخطورة التحولات الاقتصادية النيوليبرالية التي تتبناها الحكومات العربية على مصالح المواطنين وخاصة من الطبقات المهمشة والفقيرة.

مسارات PATHWAYS

لما بعد النيوليبرالية: أصوات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Beyond Neoliberalism: Voices from MENA

pathways@aucegypt.edu